ارتفاع أسعار 51 سهماً من أصل 157 مدرجاً

«بيان للاستثمار»: 140 مليون دينار.. مكاسب سوقية للبورصة خلال جلسات الأسبوع الماضي

■ الكويت جاءت بالمرتبة الأخيرة خليجياً والـ73 عالمياً في مؤشر أفضل الدول لأنشطة الأعمال وفقاً لـ «فوربس» الأمريكية

أكد التقرير الاقتصادي لإدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار أن بورصة الكويت واصلت تسجيل المكاسب بمؤشراتها للأسبوع الثاني على التوالي، إذ أنهت تداولات الأسبوع الماضي على ارتفاع بدعم من القوى الشرائية التي شملت بعض الأسهم وعلى رأسها الأسهم الصغيرة والخاملة التي كان لها الدور الأبرز في تحقيق السوق لهذه المكاسب، وهو الأمر الذي انعكس على أداء المؤشر السعري بشكل خاص والذي كان الأكثر ارتفاعاً خلال الأسبوع بالمقارنة مع نظيريه الوزني و كويت 15 اللذان استقادا بدورهما من عمليات التجميع التي نفذت على بعض الأسهم الثقيلة، وقد تمكن السوق من تحقيق هذه المكاسب على الرغم من التذبذب الذي ميز أداءه خلال التداولات اليومية من الأسبوع، إذ لوحظ أنه خلال بعض الجلسات اليومية أن اللون الأحمر كان مسيطراً على أداء السوق، إلا أن عمليات الشراء التي تركزت على بعض الأسهم الخاملة في اللحظات الأخيرة أثناء تداولات المزاد تمكنت من تحويل مسار السوق نحو المنطقة الخضراء، وهو الأمر الذي يوضح أسباب تباين نسب ارتفاع المؤشر السعري والمؤشرين الوزنيين، حيث بلغت مكاسب المؤشر السعري على المستوى الأسبوعي 1.30 في المئة، فيما لم تتعدى نسبة مكاسب المؤشرين الوزني وكويت 15 نسبة 0.28 في المئة.

على الصعيد الاقتصادي، احتلت الكويت المرتبة الأخيرة خليجياً والـ73 عالمياً في مؤشر أفضل الدول لأنشطة الأعمال بحسب تصنيف مجلة فوربس الأمريكية لعام 2018، وأشارت المجلة إلى أن الكويت قد فشلت في تنويع الاقتصاد ودعم القطاع الخاص بسبب ضعف المناخ العام للأعمال، بالإضافة إلى حجم القطاع العام الكبير الذي يوظف نحو 76 في المئة من المواطنين، فضلاً عن العلاقة المتوترة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والتي عرقلت معظم الإصلاحات الاقتصادية، مضيفة أن الحكومة أخرجت تقدماً ضئيلاً في خطة التنمية الاقتصادية التي تم إقرارها في عام 2010. وأشارت المجلة أيضاً إلى أنه على الرغم من أن الحكومة الكويتية تعتزم إنفاق ما يصل إلى 104 مليار دولار خلال أربع سنوات لتنويع الاقتصاد وجذب مزيد من الاستثمارات وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، إلا أن الكثير من المشاريع لم تتجسد على أرض الواقع بسبب الوضع السياسي غير المستقر أو التأخر في منح العقود.

ولا شك أن صعوبة ممارسة الأعمال في الكويت في السنوات الأخيرة جعلها دولة غير مشجعة للاستثمارات الخارجية منها وعلى الأخص الاستثمار في الداخل، بل أضحت الدولة طاردة للمستثمرين بشكل لا تخطئه العين؛ ويعكس احتلال الكويت لمراتب متأخرة في مؤشر أفضل الدول لأنشطة الأعمال استمرار تدهور المناخ الاقتصادي في البلاد وصعوبة البيئة الاستثمارية التي يعمل فيها القطاع الخاص، والذي يلقى بدوره تجاهل واضح وغير مبرر من الحكومة، الأمر الذي دفع برؤوس الأموال إلى الهجرة لدول أخرى تتمتع بمناخ استثماري مشجع، مما حرم الاقتصاد الوطني من الاستفادة من استثمارات عديدة هو في أشد الحاجة إليها، الأمر الذي يستوجب على الحكومة سرعة العمل على إصلاح بيئة الأعمال المحلية وإطلاق حرية اقتصاد السوق والمنافسة العادلة بين قوى السوق المختلفة ومزيداً من الحرية على سبيل المثال لا الحصر في تجارة التجزئة من خلال رفع يد الدولة أو القطاع التعاوني عن التحكم بها وبأسعارها، فلا يوجد في وقتنا الحالي إلا دول قليلة جداً مثل كوريا الشمالية وكوبا وربما قليل من الدول الأخرى المتخلفة التي لا تزال تتدخل في حرية السوق وأسعاره الأمر الذي يكبل من حد المنافسة العادلة وحرية الأسعار فيه، كذلك يجب دعم القطاع الخاص بشكل حقيقي لما لذلك من منافع عدة تصب بالنهاية في مصلحة الاقتصاد الوطني والمواطنين، إذ أن دعم القطاع الخاص وازدهاره من شأنه أن يسهم في تطور الاقتصاد الوطني ويعمل على توفير العديد من فرص العمل وتخفيف العبء على الحكومة، خاصة في ظل انخفاض إيرادات الدولة وارتفاع مصروفاتها. كما يستوجب على الحكومة أيضاً إزالة المعوقات التي تصاحب المستثمرين وتؤدي إلى تأخر تنفيذ المشاريع التنموية، كالدورة المستندية الطويلة على سبيل المثال، والبيروقراطية العقيمة التي تميز العديد من أجهزة الدولة المختلفة، وهي المشكلات التي أشارت إليها العديد من الجهات الإقتصادية المحلية والدولية كثيراً في تقاريرها ولم تلقى إلاعدم الاهتمام والتجاهل في علاجها.

وبالعودة إلى الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت، فقد سجلت البورصة خلال الجلسات الخمس المنقضية مكاسب سوقية بما يزيد عن 140 مليون دينار كويتي، إذ وصلت القيمة الرأسمالية لإجمالي الأسهم المدرجة في السوق الرسمي مع نهاية الأسبوع الماضي إلى 26.96 مليار دينار كويتي، بارتفاع نسبته 0.54 في المئة عن قيمتها في الأسبوع قبل السابق، حيث بلغت آنذاك 26.82 مليار دينار كويتي. أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية إلى 6.11 في المئة مقارنة مع قيمتها في نهاية العام الماضي التي بلغت 25.41 مليار دينار كويتي. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

من جهة أخرى، شهد الأسبوع الماضي ارتفاع أسعار نحو 51 سهماً من أصل 157 سهماً مدرجاً في السوق الرسمي، وذلك بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، في حين انخفضت أسعار 81 سهم، مع بقاء 25 سهم بدون تغير.

هذا وقد أظهرت حركة التداول خلال الأسبوع الماضي أن السوق قد شهد أداء اتسم بالتذبذب الشديد وعلى الرغم من ذلك تمكن من تحقيق نمو أسبوعي لمؤشراته الثلاثة واستطاع أن يواصل تحقيق المكاسب للأسبوع الثاني على التوالي، إذ جاء ذلك وسط دعم من عمليات الشراء الانتقائية التي شملت بعض الأسهم الثقيلة، بالإضافة إلى المضاربات السريعة التي تركزت على الأسهم الصغيرة والخاملة، وهو ما جاء بالتزامن مع تحسن مستويات التداول سواء على صعيد الكمية أو القيمة. وقد تمكن السوق من تحقيق الارتفاع على الرغم من عمليات جني الأرباح التي شهدها خلال جلسات الأسبوع، حيث مالت المؤشرات الثلاثة إلى الانخفاض خلال بعض الجلسات، إلا أن السوق تمكن بالنهاية من تحقيق المكاسب الأسبوعية لمؤشراته الثلاثة.

على صعيد التداولات اليومية، فقد استهل السوق أولى جلسات الأسبوع على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث تمكن المؤشرين السعري والوزني من تحقيق الارتفاع بدعم من عمليات الشراء التي طالت بعض الأسهم الصغيرة والمتوسطة، فيما ساهمت عمليات جني الأرباح التي تركزت على عدد محدود من الأسهم الثقيلة في التأثير سلباً على أداء مؤشر كويت 15 الذي أنهى تداولات الجلسة في المنطقة الحمراء. وفي جلستي الاثنين والثلاثاء، واصلت مؤشرات البورصة تسجيل التباين لمؤشراتها الثلاثة، حيث استمر المؤشر السعري في تسجيل المكاسب وسط دعم من عمليات المضاربة السريعة التي تركزت على الأسهم الصغيرة، بالإضافة إلى تداولات المزاد التي شهدت عمليات شراء على الأسهم الخاملة، فيما تراجع المؤشرين الوزني وكويت 15 بنهاية الجلسة تحت تأثير من استمرار عمليات جني الأرباح على بعض الأسهم القيادية.

أما جلسة الأربعاء، فقد استمر التباين مسيطراً على مؤشرات السوق الثلاثة والتي تباينت مواقعها مع اختلاف توجهات المتداولون، حيث وقع المؤشر السعري في المنطقة الحمراء متأثراً بعمليات جني الأرباح التي شملت بعض الأسهم الصغيرة التي شهدت ارتفاعات متباينة في الجلسات السابقة، فيما تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحويل مسارهما نحو الصعود استطاعا أن يعوضا جزء من خسائرهما السابقة بدعم من عودة عمليات الشراء على الأسهم القيادية والثقيلة. هذا وشهدت جلسة يوم الخميس اجتماع مؤشرات السوق الثلاثة على الإغلاق في المنطقة الخضراء للمرة الأولى خلال الأسبوع، حيث جاء ذلك على وقع عمليات التجميع التي شملت العديد من الأسهم المدرجة سواء القيادية منها أو الصغيرة، وهو الأمر الذي مكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تعويض خسائرهما السابقة وتجاوز المنطقة الحمراء على المستوى الأسبوعي، وعزز من مكاسب المؤشر السعري أيضاً.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,413.72 نقطة، مسجلاً مكاسب نسبتها 1.30 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي؛ فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 0.25 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 400.78 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 912.58 نقطة بارتفاع نسبته 0.28 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري منذ نهاية العام المنقضي إلى 11.58 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني حوالي 5.44 في المئة. ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 3.11 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاق عام 2016. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 21.57 في المئة ليصل إلى 9.86 مليون د.ك. تقريباً، كما سجل متوسط كمية التداول ارتفاعاً نسبته 17.22 في المئة، ليبلغ 64.52 مليون سهم تقريباً.

مؤشرات القطاعات

سجلت ثمانية من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات ثلاثة قطاعات، مع بقاء قطاع الرعاية الصحية بدون تغيير. وقد جاء قطاع الصناعية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1,919.19 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 4.68 في المئة، تبعه قطاع العقار في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 1.77 في المئة بعد أن أغلق عند 898.37 نقطة. في حين شغل قطاع التكنولوجيا المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نمواً أسبوعياً بنسبة بلغت 1.14 في المئة، مليها تداولات الأسبوع عند مستوى 503.34 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع النفط والغاز والذي أغلق مؤشره عند 968.73 نقطة مسجلاً زيادة نسبتها 0.09 في المئة.

في المقابل، تصدر قطاع السلع الاستهلاكية القطاعات المتراجعة، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 827.24 نقطة بتراجع نسبته 2.97 في المئة، تبعه قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث سجل مؤشره خسارة أسبوعية نسبتها 1.98 في المئة، مغلقاً عند مستوى 612.96 نقطة، فيما شغل قطاع الاتصالات المرتبة الثالثة بعدما أغلق عند مستوى 543.31 نقطة، مسجلاً خسارة أسبوعية نسبتها 0.45 في المئة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 116.03 مليون سهم تقريباً شكلت 35.97 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 72.15 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 22.37 في المئة من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 20.47 في المئة بعد أن وصل إلى 66.04 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 41.68 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 20.56 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 23.79 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 11.73 مليون د.ك. تقريباً، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 8.47 مليون د.ك. شكلت 17.18 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

■ صعوبة ممارسة الأعمال في الكويت بالسنوات الأخيرة جعلها دولة غير مشجعة للاستثمارات الخارجية

التداولات الأسبوعية لمختلف القطاعات

القطاع	كمية التداول	النسبة إلى السوق	قيمة التداول	النسبة إلى السوق
النفط والغاز	7,297,219	2.25%	441,098	0.89%
مواد اساسية	2,942,297	0.91%	1,439,756	2.92%
صناعية	13,894,873	4.31%	2,629,779	5.33%
سلع استهلاكية	1,435,232	0.44%	133,100	0.27%
رعاية صحية	0	0.00%	0	0.00%
خدمات استهلاكية	12,828,236	3.98%	982,839	1.99%
اتصالات	29,503,186	9.15%	11,732,252	23.79%
بنوك	66,035,042	20.47%	20,558,032	41.68%
تأمين	412,936	0.13%	45,787	0.09%
عقار	72,153,150	22.37%	2,877,795	5.84%
خدمات مالية	116,029,255	35.97%	8,472,654	17.18%
تكنولوجيا	52,406	0.02%	5,496	0.01%

جدول يوضح بيانات التداولات الأسبوعية لمختلف القطاعات

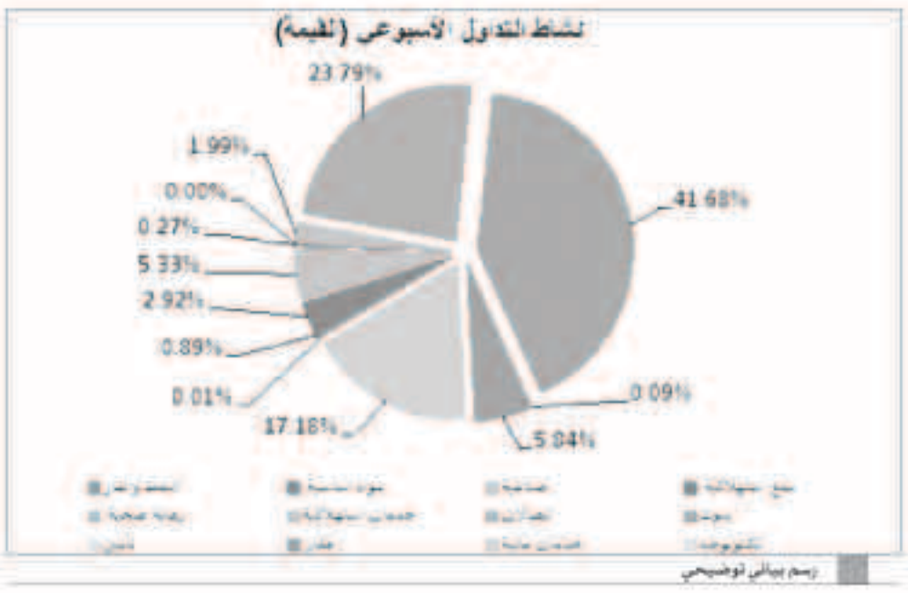

رسم بياني توضيحي

شركة «STC» السعودية تحصل على شهادة الأيزو العالمية في الإدارة القانونية

حصلت شركة الاتصالات السعودية «STC» على شهادة الأيزو العالمية في الإدارة القانونية.

وذكرت الشركة السعودية أنها حصلت شهادة الأيزو العالمية لنظام إدارة الجودة ومقاييس الايزو، التي تصدرها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO)، في مجال الشؤون القانونية.

وقال دير عام الشؤون القانونية في «STC»، ماجد عبدالله الشبانة، إن حصول الشركة على هذه الشهادة، يعكس التزامها بمعايير الجودة المحلية والعالمية، مشيراً إلى أن «الاتصالات السعودية» هي أول إدارة قانونية تحصل على هذه الشهادة بالمنطقة.

وأوضح الشبانة أن الشركة دأبت على تلبية احتياجات عملائها وتقديم أفضل الخدمات لهم وفق منهجية العمل المستدام واستراتيجية التطوير والنمو.

وكانت شركة «تاليس»، المتخصصة في مجال نظم المعلومات والأمن الرقمي وأمن البيانات، وشركة الاتصالات السعودية قد أعلنوا إطلاق خدمات التشفير السحابي للعملاء من الشركات، خلال بداية الشهر الجاري.

السعودية تؤكد: السحب من الصراف الآلي غير خاضع لـ «القيمة المضافة»

«الصراف الآلي» غير خاضع لضريبة القيمة المضافة

أكدت البنوك السعودية أن السحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي التي تربط فيما بينها شبكة «مدى» غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة، نافية أي أخبار معاكسة تتداول عبر وسائل الاتصال الاجتماعي.

ونقي أمين عام لجنة الإعلام والتوعية المصرفية والمتحدث باسم البنوك السعودية طلعت زكي حافظ، أن ما تناقلته مواقع التواصل الاجتماعي من رسائل وأنباء مغلوطة تشير إلى توجه البنوك السعودية لإخضاع عمليات السحب النقدي من مكائن الصرف الآلي سواء التابعة لبنك العميل أو لبنك آخر عبر شبكة «مدى» لضريبة القيمة المضافة.

وأكمل البيان، أن البنوك السعودية تجدد التأكيد على مجانية عمليات السحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي، وعدم خضوع تلك الخدمات لضريبة القيمة المضافة المزمع البدء بتطبيقها اعتباراً من مطلع العام القادم 2018 والمقدرة نسبتها بـ 5 في المئة.

ولمح حافظ إلى أن التعليمات التي أصدرتها البنوك السعودية بشأن المنتجات والخدمات المصرفية التي ستخضع لضريبة القيمة المضافة واضحة بهذا الخصوص، وقد استثنت خدمات السحب النقدي عبر أجهزة الصرف الآلي سواء من خلال المكائن التابعة لبنك العميل أو لغيره من البنوك، مؤكداً على أن البنوك السعودية ستواصل إتاحتها أمام العملاء على النحو المعهود ودون أن يترتب على ذلك أي تغيير.

«بنك أوف أمريكا» يقرر منح موظفيه مكافآت بعد قانون الضرائب

قال مسؤول في «بنك أوف امريكا» إن البنك الأمريكي سوف يمنح بعض موظفيه مكافأة قدرها 1000 دولار، بعد إقرار قانون الضرائب الجديد في الولايات المتحدة.

وأوضح الرئيس التنفيذي للبنك في مذكرة داخلية للموظفين نقلتها شبكة «سي إن بي سي»، أنه ابتداءً من عام 2018 سوف ترى فوائد من الإصلاح الضريبي في شكل انخفاض معدلات الضرائب على الشركات.

وقام الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، بالتوقيع على قانون الضرائب الجديد في نسخته النهائية وهو الأمر الذي من شأنه تخفيض الضرائب على الشركات إلى 21 في المئة بدلاً من 35 في المئة سابقاً.

بالتزامن مع توقيع الرئيس الأمريكي على قانون الضرائب الجديد

الذهب يرتفع عند التسوية ويربح 21 دولاراً في أسبوع

ارتفعت أسعار الذهب عند تسوية تعاملات أمس الأول الجمعة، عقب بيانات اقتصادية وبالتزامن مع توقيع الرئيس الأمريكي على قانون الضرائب الجديد، محققاً أرباحاً أسبوعية بأكثر من 21 دولاراً.

وارتفع سعر العقود الآجلة لمعدن الذهب عند تسوية الجلسة بنسبة 0.6 في المئة ليستقر عند 1278.8 دولار للأوقية، مسجلاً مكاسب أسبوعية بنحو 1.7 في المئة أي ما يعادل 21.3 دولار.

وتواصل أسعار المعدن النفيس مكاسبها للأسبوع الثاني على التوالي بعد أن استفادت الأسبوع الماضي من قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس كما هو متوقع.

كما عزز مكاسب المعدن الأصفر خلال هذا الأسبوع ترقب تطورات خطة الإصلاحات الضريبية بالولايات المتحدة والتي انتهت بتوقيع الرئيس «دونالد ترامب» على القانون في نسخته النهائية والتي تهدف لتقليص الضرائب على الشركات إلى 21 في المئة.

وارتفع سعر التسليم الفوري لمعدن الذهب بأكثر من 0.6 في المئة ليصعد إلى 1274.8 دولار للأوقية.

وكانت بيانات اقتصادية كشفت عن تراجع معدل الإدخار بالولايات المتحدة لأدنى مستوى في عقد من الزمان بالتزامن مع تسارع الإنفاق الشخصي وتباطؤ نمو الدخل الشخصي.

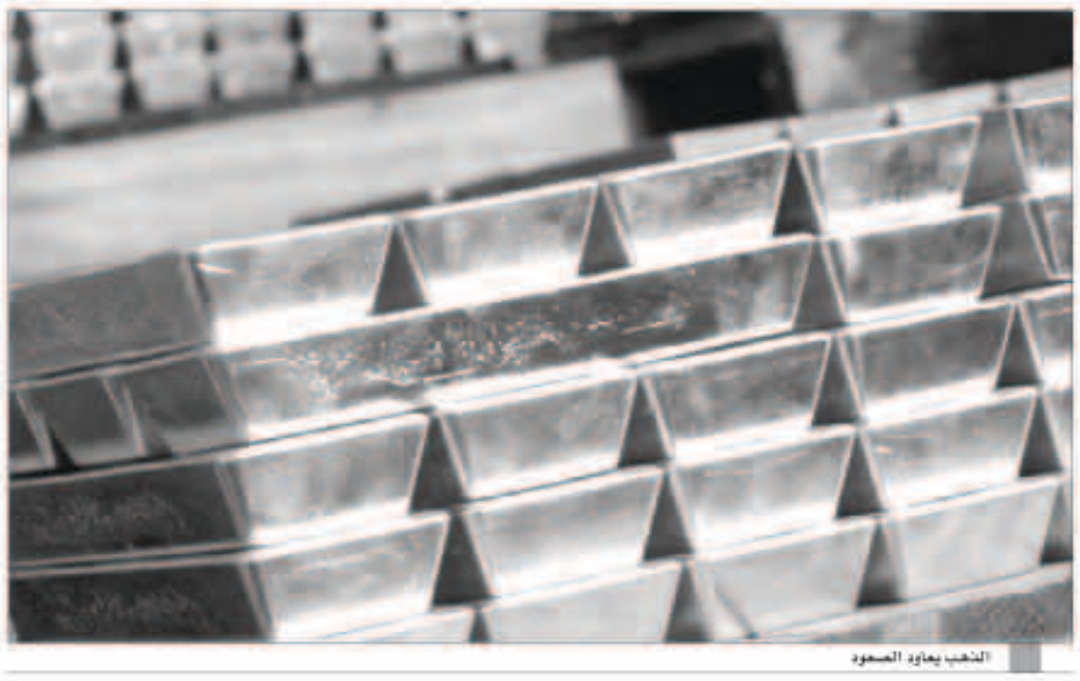

الذهب يعاود الصعود